«الأميرة حامل... من فعلها؟»

معن البياري

«قالت الملكة: يا إلهي، الأميرة حامل.. من فعلها؟». ليست هذه العبارة سؤالاً حقيقياً، فليس ثمّة أميرة حامل، ولا من يحزنون، وإنما هي واحدةٌ من قواعد الصحافة، تُنسب إلى أستاذ بريطاني، والقول فيها إنها تشتمل على كل عناصر الجاذبية في الخبر الناجح الذي ينشدّ إليه الناس، فثمّة ما يتعلق بالدين، عندما يتوجه المتعجّب من فعلة الأميرة إلى المنادَاة «يا إلهي»، وثمّة السلطة متمثلة بشخصي الملكة والأميرة، السلطة لا بوصفها مؤسسة حكم، وإنما أيضاً، أو قبل ذلك وبعده، بوصفها محاطةً بالغموض والمهابة. وثمّة الجنس، فالملكة حامل بفعل فاعل، ما يوحي بأنها غير متزوجة، وهذا يستنفر أرطالاً من الفضول العريض، بشأن الذي جعل الأميرة حاملاً.. من هو؟

ما تخوض فيه فضائيات وصحف ومواقع الكترونية مصرية، منذ إعلان وفاة عازف الغيتار، عمر خورشيد، في مايو/ أيار 1981 (قبل 40 عاماً إلا خورشيد)، تتحقّق بعض عناصر الجاذبية التي تشدّ جمهوراً واسعاً، كما قصة أميرة حامل من غير زواج. قضى خورشيد في حادث سيارة غامض، شبيهة القتل فيه ظاهرة. غير أن الفاعلين مجهولون، على ما تم تقييد القضية. كان في سيارته، ومعه زوجته اللبنانية وزميلته الممثلة (الراحلة بعد سنوات) مديحة كامل، طاردته سيارةٌ بقصد استهدافه، فارتطمت سيارتُه بالرصيف ثم مات. بعد كثير من القيل والقال، وأحاديث شهودٍ غير قليلين، وتحقيقات مستفيضة، انتهت القصةُ إلى الترحم على روح خورشيد الذي فاضت إلى بارئها وعمره 35 عاماً (لكنه تزوج أربع مرات!). ومما شاع وذاع أن «تدبيراً» ما وراء الحادث هو ما أجهز على العازف الشاب، يشتبه من يردّدون هذا في شخص صفوت الشريف أنه الذي فعلها، أياماً بعد ملاسنةٍ واجهه بها خورشيد، لمّا طلب منه أن «يكفّ شرّه» (عذراً للتعبير البلدي) عن سعاد حسني التي جاءت إفاداتٌ بلا عدد على أن صفوت الشريف، إبّان عمله في جهاز المخابرات المصرية، قبل أن يُقال منها في محاكمات ما بعد هزيمة 1976، كان قد جنّدها لإقامة علاقاتٍ حميمة (وجنسية على ما يقولون أو يتقوّلون، والله أعلم) مع أجانب ومصريين مستهدفين بالتجسّس عليهم. وفي هذا المقطع من القصة الغامضة، والمثيرة لا ريب، ثمّة الجنس والنساء، ثمّة السلطة وجبروتها. وصولاً إلى الحادثة التي تبعث حقاً على الريبة، وانتشلتها وفاة صفوت الشريف الأسبوع الماضي من عتاقتها (40 سنة فقط!). لمّا أعلن شقيق عمر خورشيد، في صفحته في «فيسبوك»، ترحّماً جديداً على شقيقه، وقبولاً للعزاء به، في إشارة إلى أن أسرة العازف المعروف تُجدّد قبول العزاء به («لو تقبله أول مرة على ما ليس صحيحاً»). بعد أن مات «قاتله»، بحسب ظلال ما ينطق به منشور الشقيق الذي استضافته فضائياتٌ مصرية، بمكالماتٍ هاتفيةٍ معه، ليستفيض في القصة كلها، وليذهب إلى «خرافيف» أخرى متّصلة بحدوتة خورشيد والشريف الصحيح منها وغير الصحيح، الحقيقي والمفتعل. وفي البال، إن خيوطاً غير قليلةٍ في مرويات الحكاية التي أخذ الكَ والعجن فيها على «السوشيال ميديا» مدىً فادحاً. سيما وأن قصصاً وثرثراتٍ وغيرةً نشرتها وحكتها امرأة خورشيد (زوجة والد عمر خورشيد) قبل سنوات، عن مخابرات صلاح نصر وجمال عبد الناصر. استُعيد بعضها في الأثناء، وإلى الدعاء من العلي القدير أن يُعاقب الظالم، كما طلبت منشورات شقيق عمر خورشيد وأقواله التلفزيونية، وإلى الجنس والنساء، وإلى سلطة المخابرات والغازها، ثمّة فيلم «العرّافة»، الذي أدّى فيه دور ضابط شرطة، يلاحقه ضابط مخابرات بسبب معاونته طالبة جامعية ناشطة سياسياً، ويتزوجها (تؤدي دورها مديحة كامل، يا للمصادفة!)، قبل أن يقضي في حادث السيارة المروع... تشاء الصدافات أن تنتهي حياة صاحبنا العازف الذي سمع منه جيمي كارتر آنفاً، بصحبة السادات ومناحيم بيغن، لما عزف في البيت الأبيض في الاحتفال بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض (1979)، بعد شهرين من مشاهدة الفيلم التجاري البالغ العادية. ولكنه ليس عادياً استنفار الصحافات المصرية حكايات صفوت الشريف والمخابرات مع سعاد حسني، ومع عمر خورشيد ربما، فبواعث الإثارة غزيرة هنا، فيها كثير من ظلال السؤال: يا إلهي، الأميرة حامل.. من فعلها؟

المعارضة السياسية في الإسلام... التصحيح المعرفي

مهنا الحبيل

لا تزال كارثة تحرير المفاهيم الإسلامية في كلا الجانبين، في مدارس التراث والاتجاهات الدينية، أو الاتجاه العلماني الراديكالي الإقصائي، تؤثر على حرية القراءة المعرفية للإسلام. ليست هذه القراءة خاصة بالمسلمين، بل تتسع للعالم الجديد، وأين نجد في مسارات البحث الفلسفي مساحات يؤسّس عليها معيار أخلاق ونماء وسلام للبشرية، ومعادلة قيمية للدولة المدنية. تضمن فيها المعرفة الأسس الثلاث: المرجعية الدستورية الحاكمة والرشيدة للعدالة الإنسانية، وحرية تداول الرأي وكفالته حقوقياً، وتوزيع الثروة وحق المعيشة بين الناس بكل أعراقهم ومستوياتهم، وحق الكسب المشروع لمن يكدح في هذه الأرض.

ولو عدنا إلى تامل أزمات العالم الجديد الإنسانية لوجدناها منحصرة في هذه الأطر التي حين تعالج يُوقفُ هدر الدماء والكرامة، وماسي التجويع والمظالم السياسية الكبرى، في كل بقعةٍ تطبق فيها هذه المعايير، وحين نحدّد هذا الإطار لا نزعم أنها نظريات تتحوّل إلى ميكانيكية التنفيذ بإقرارها، ولكن عبر صناعةٍ أرضية لها، في ثقافة الأفراد، وفي تجربة المجتمعات الإنسانية. ومعارضة الطرف العلماني الراديكالي الاعتراف بالقراءة المعرفية للإسلام، لتوضيح الإطار السابق، غالباً بسبب تعلقه التقليدي بالإرث الغربي، وبسبب صدمته من استدعاء الفكرة الدينية في تاريخ الاستبداد القديم، وأحياناً تتحوّل الصدمة إلى حالةٍ مرضية، لا يستطيع أن ينفكّ منها المثقف، بالضبط كما هو ابن الوعظ والتوجيه الدعوي، لا يستطيع أن يفهم أن الإسلام كليات مقاصدية، وأن ترديده الإسلام هو الحل مصطلح إيماني غير متعبد بتطبيقه، من دون نظم ولا قوانين ولا ضوابط، بل ولا مفاهيم تنظم علاقات أبناء الوطن المختلفين عقدياً وسياسياً، في إطار حقوقي وطني جامع، لا مسيرات هتافات عاطفية لتجمعات دينية، فشلت في وعي أول قواعد التأسيس المدني المعاصر الضرورية، لإعلان قيام الدولة الوطنية.

على الرغم من أنها دولة ضمتهم عقوداً، ويحملون جنسياتها، ويطبقون قوانين مستبدّيها، ولكن لا يؤمنون بالقدرة على صناعة ميثاق سياسي، يُشكلهم في إطار وطني وإنساني أفضل، بحجة أن الإسلام لا يُجيز ذلك، في حين توجهها مقاصد الشريعة، لو ألقى لها العاقل السمع وأحيا القلب وهو شهيد. وتعود اليوم إشكالية التاريخ نفسها التي غرق فيها الماوردي وغيره، واستنسخها الفكر الإسلامي العاجز، في حين نجد من التراث الفقهي ذاته، ومن تحرير فقه السلف السياسي، ومن المتأخرين أنفسهم، قواعد وفتاوى وشذرات، ترفض فقه الاستبداد الذي تواطأ على صناعته بنو أميّة، وصولاً إلى فقهاء الجهل في تشريعات تقديس العثمانيين وسلاطينهم.

وهو يزعم أن هذا هو الإسلام، فيما التدافع السياسي وموقف الرهط الأول بمن فيهم الخلفاء الراشدون، هو مجرّد فتنة لا قيمة لها، ولا مكانة تذكر لهذه القراءة السياسية لعهودهم، وإنما مدخن بخور، يُردّد بلا عقل تعظيم بركتهم، من دون الاستدلال بما دار في عهدهم، وبالذات في الفكر السياسي.

ومن يزعم أنهُ يئن من الظلم اليوم تجده أسرع الناس لتزكية العثمانيين مثلاً، وإنهم خير من مثّل الإسلام، أو ما فعله بنو أمية أو حتى بنو العباس، ودَرْجُ عليه أنهُ فقه أهل السُنة، في فريةٍ عظيمة على الإسلام، وإن كان زغلُ تلك العهود وكوارثها مما يشيب منه الولدان حين يُقرأ الهذر الآثم، لفقهاء الاستبداد.

ثمّة حوار الخليفة عثمان بن عفان واشتباكه مع المعارضة السياسية

> عمر بن عبد العزيز لم يقم محاكم عقائدية للخوارج، كما فعل بنو امية وبنو العباس والعثمانيون، في مطاردة واغتيال دعاة الإحياء الإسلامي

بالجدل الشرس، قبل أن يتحول بعضها إلى مسلحة، ارتكبت جريمة أثمة بذبحه في مصحفه، وهو زعيم الدولة الكبرى في العالم، ومع ذلك لا يزال يدفع عن نفسه سياسياً، ويُقرّ في بعض ما يُنقل عنه صحة قولهم، وتلك المساحات الضخمة لموقف الإمام علي، وما نقل في التراجم والطبقات، عن الحوار السياسي المهم، خصوصا في فهم دور بني أمية في تزوير الحكم الإسلامي، وبني العباس في فجور مذابحهم وظلمهم.. وكلها أحداث كبرى شهدت تعليقات، من فقهاء متقدّمين وبعض المتاخرين، نصّت على حقيقة الجور الذي حاول التسرب إلى العهود الراشدة، ثم تمكّن، وبنيت عليه أحكام سياسية مزيفة، أعيد انتاجها لصالح الانحطاط العثماني والاستبداد العربي، وغُيّرت معالم الحرية السياسية في الإسلام كليا، ليخرج اليوم من يعاني من بطش المستبدّين من الجماعات الدينية، بمدوّنات مسيئة، تعيد تشريع جذور الاستبداد الذي جُلدوا وصُلبوا به. وذلك كله يؤكد حقيقة كبرى، في اختطاف فكر التدافع السياسي في الإسلام، ومساحة الحرية فيه، والذي تضمّن وصفاً فقهياً مختلفاً، بل ومواقف كان من أبرز من تصدّرها الإمام أبو حنيفة في دعمه المعارضة السياسية، والحقوق المدنية، ومساحة المباح للأفراد، بل العكس، مضى معهم في احتجاجاتهم السياسية في المظالم وأقرّها أمامهم، ونفّذ ما استطاع منها.

(كاتب عربي في كندا)

التطبيع وحضرة المواطن الرسمي

عائشة بلحاج

من أكثر الأمور مقتاً في مجتمعاتنا، الانتماء الأعمى، ومبدأ الولاء الكامل لصاحب النّعمة، وللحزب والطائفة والقبيلة، والجنس واللّغة والجيل. لا أحد عندنا يحب المواطن النّقدي، أو الفرد الواعي، أو الإنسان المفكّر الذي لا يصفّق لما يقوله «أصحاب الحال»، وهم كل أولياء نعمته، ومصادر نقمته إن لم يُرضهم.

لا يحتاج الأمر نهراً من الوليّ، ليجتهد الشّخص التابع في تبيان مظاهر الولاء، والتصفيق والتّطبيل والبحلسة، حتى يثير دهشة وليّه، ويتفوّق على أقرانه الذين ينافسونه على رضا مولاه. سواء المنتمي إلى حزب، المدافع عن رأي الأمين العام وجماعته الضيّقة من الذين لا يجرؤ على مخالفتهم، حتى لو مسحوا به، وبمبادئ الحزب، الجدران والأزقّة؛ ذلك كله أقل أهمية من الولاء الكامل، والحفاظ على وحدة الحزب حسب رؤسائه الذين يحمّلونه همّ الوحدة، ويتصرّفون في الحزب كعصابة مصالح. لا يجرؤ أحد مواليهم الذين دخلوا الحزب، سعياً إلى منصب يفيض عن شهيّة الجماعة الأولى في الحزب وما تلاها، مما يُخضعونه به من مطامع قد لا تتحقّق، لا يجرؤ على مواجهتهم به.

وثمة حضرة المواطن الطبال، مواطن «نعم»، مواطن «ما تريده الدولة»، «لا نعرف مصلحتنا أكثر من الدولة»، المواطن الذي يستظلّ بالدولة لتُغمض عينيها عنه. ولتمنحه بعض العطايا الفائضة؛ فهو ليس باهمية الكبار الذين وُلدوا كباراً، أو عملوا بكدّ لتسلق المراتب، و«تبحلسوا» طويلاً حتى وصلوا. والآن لن يعوّضه عن ذلّ الأيام الخوالي في قامة الأقزام، إلّا أن «يتبحلس» التابعون أكثر، وتضيع هويتهم وكرامتهم في الطريق، ليعوّضوا ذلّ أيام زمان.

هؤلاء الذين تكاثروا في الأمكنة والأزمنة، تراهم بوفرة هذه الأيام، مع تطبيع أنظمة عربية، تسعى إلى مصالحها الخاصة، وتستغل التّطبيع لصالح دولتها، تلك أشياء «لا تُشترى ولا تُباع» ولا تمنحها الدول، بل إن إنسانيتك وحقوقك وموطنتك هي التي تفرض على دولتك احترامك والاستماع إليك. لكن بما أنّ دولنا لا تحترمنا، فلنحترم أنفسنا، ولا نضيّع ما بقي من إنسانيتنا، ومن كرامتنا التي هي فوق الدولة وفوق الاعتبارات السياسية؛ هي لصيقة بنا لأنّ الإنسان سابق، والرّوح والعقل سابقان على كل ما عدا ذلك ممّا هو زائل. حتى الدول تزول وتختفي وتعود، وتتغير جغرافيتها وتاريخها، إلّا الإنسان الواحد في الانتماء إلى مصادر إنسانيته وسموّها.

كنا نلوم الصامتين، فتبيّن أنهم أكثر احتراماً من أولئك؛ هم على الأقل أدركوا أنهم لا يملكون شجاعة الاعتراض، فتمسّكوا بشجاعة الصّمت، وتحمّل الغمز من الطرفين. هو موقف سلبي، لكنه أشرف من الدّخول في عملية التّبرير الرسمي، وإيجاد أعذار أقبح من الذّنب، مثل حديث وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، الذي دافع عن التطبيع، لأنه ليس أمراً جديداً، وأنّ المغرب «الرّسمي» لم يطرد يوماً وفداً إسرائيلياً، بل دائماً على علاقة طيبة ووفاق ووئام مع العدو التاريخي للعرب.

كان من الأيسر له تبرير الخطوة بمصلحة طارئة مرتبطة بتغير الوضع الدولي، واقتراب تطبيع جلّ الدول العربية بدرجات مختلفة، في محاولة للتّخفيف من وقع الخطوة. لكنّ بدلاً من ذلك، قفز الخطاب الرسمي إلى الأمام، ليقول ما لا يقال، وبحاول أن يقدّم الطرف الآخر بمرتبة الأخ والصديق والقريب الذي كنا نخشى إعلان علاقتنا معه، لكنّنا كنا دوماً «حبايب وقرايب»، فقط العرب كانوا غفلاً وفُضّلوا العداء وعدم الفهم، ولم يمتلكوا شجاعة السّلام، إلى غير ذلك من الكلام الذي يخجل العاقل من قوله. وحتى الأميركيون، عرّابو إسرائيل، لم يقولوا عنها ما قاله المطبعون من عبارات الحب والغزل. كانّ الذي سرق دولة فلسطين وقتل شعبها عقوداً كانت فضائية القتّ بالملائمة على الإسرائيليين الأبرياء، ونحن لغفلتنا وسذاجتنا صدّقنا الفضائيين، وكذبنا الحمائم الصّهيونية. والآن أفاق العرب، وأدركوا أنّ إسرائيل دولة سلام، وأن مليوناً من المستوطنين اليهود المغاربة الذين ذهبوا إلى «إسرائيل» فعلوا ذلك ليدافعوا عن مصلحتنا، وينهضوا بنا حين نُطبّع، وندرك أن دولة إسرائيل الصديقة هي التي ستحلّ مشكلاتنا جميعاً!

(كاتبة مغربية)

> الصّامتون على الأقل أدركوا أنهم لا يملكون شجاعة الاعتراض، فتمسّكوا بشجاعة الصّمت، وهو أشرف من الدخول في عملية التبرير الرسمي

وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، المغرب لم يطرد يوما وفدا إسرائيليا (فضل سنّا/فرانس برس)

كاريكاتير عماد حجاج

أمين شنّار... الأويسي الثائر

محمد أبو رمان

تعرّفت على إنتاج أمين شنّار، عندما كنتُ أعمل على كتابي «أسرار الطريق الصوفي: مجتمع التصوف والزوايا والحضرات والطرق في الأردن»، خلال البحث في الأدب والفن الصوفي، فذكر أصدقاء عديدون اسمه. لكن الغريب، وعلى الرغم من عملي في الإعلام، إلاّ أنّني لم أعرف عنه إلاّ بعدما بدأت رحلة البحث الصوفية، ما فسّرته لاحقاً بتلك العزلة الاختيارية التي فرضها على نفسه منذ بداية السبعينيات، إلى أن توفي في العام 2005 (في العقد السابع من عمره)، وكانت الفائدة الكبرى تلقيتها من الصديق زياد سلامة، عندما تكرّم بتزويدي بمسودتين لكتابين أنجزهما عنه، لم يكن أحدهما قد نشر بعد.

تلك العزلة الصوفية التي جعلت شنّار يصر على الابتعاد عن الأضواء، بالرغم من أنّ عمله كله في الأضواء، والكتابة والأدب المسرحي والروائية، والكتابة الصحافية، إذ كان محرّر المقالات في صحيفة الدستور فترة طويلة، وكاتباً افتتاحيتها في أوقاتٍ كثيرة.

كتاب زياد سلامة «أمين شنّار أستاذ الجيل» (وزارة الثقافة الأردنية، عمّان، 2020) يردّ الاعتبار لهذا الأديب الذي يعدّ من أبرز الأدباء والشعراء الأردنيين، إن لم يكونوا العرب. ولولا أن وصيته (كما أخبرني ابنه)، بعدم نشر أعماله بعد وفاته، لكان كتاب سلامة الآخر عن الأعمال الكاملة لشنّار في وقت سُباتي فصرخَتْ، قلتُ: هل أمشي على دربهِنّ، حافياً غُريانْ؟ قالت: دونَك الأرضَ حذّاءَ فاتعلهْ/ وخماري لك، ثوباً ساتراً إياك عن أعينهمْ

**

وطوبنا برزخ النور وسرنا/ بين غرقى وحيارى وضباب ومقابر/ قلت لو يُكشف الصوفية الواضحة لديه، والتي تكرست في السبعينيات، والنّزعة السياسية الواضحة في نقد الواقع السياسي من زاوية إسلامية، وكان في بداياته في حزب التحرير الإسلامي. وقد حازت روايته «الكابوس» على الجائزة الأدبية لصحيفة النهار البيروتية مناصفة في العام 1968 مع رواية تيسر سبول «أنت منذ اليوم» متحدثاً فيها عن أسباب الهزيمة.

لم تكن صوفيةُ أمين شنّار طُرقية أو دروشة، بالمعنى المعروف، بل أقرب إلى الثورة الروحية الشديدة، التي تستبطن احتجاجاً على مآلات الواقع السياسي، وهو الأمر الذي يمكن أن نلمسه في قصيدته «إلى ولدي» (بمناسبة ميلاد ابنه عمّار) في 1966، ثم تتوالى قصائد «فرح لا ينتهي» و«ديمة النور»، ثم قصيدته التي توّج فيها عشقه الصوفي «أويس» (نسبة إلى أويس القرني التابعي الجليل الذي وصفه الرسول الكريم لأصحابه، وكان يمثل لدى الطرق الصوفية لاحقاً قدوة ونموذجاً على إمكانية التصوّف المباشر من دون شيخ أو طريقة متوارثة). ليست مبالغة أو حماسة في القول إنّ أمين شنّار هو بالفعل شاعر التصوف الأردني بلا منافس، ويرقى شعره وأدبه عموماً إلى مرتبة عالية من الإبداع والتميّز والمعاني المتدفقة والرمزية المتخفية، في قصيدته «فرح لا ينتهي» يمكن الوقوف على بعض المقتطفات:

نور عقلي؟ لم يكن بعد معي،/ سَرَقوا نُعْلَيَّ في وقت سجودي،/ فانتبهتُ، مرّقوا ثوبي في وقت سُباتي فصرختُ،/ قلتُ: هل أمشي على دربهِنّ، حافياً غُريانْ؟/ قالت: دونَك الأرضَ حذّاءَ فاتعلهْ/ وخماري لك، ثوباً ساتراً إياك عن أعينهمْ/ أفيكَ أويسٌ؟ أفيكَ أويسٌ؟

«كفى»/ لن أناشد ركب الحجيج،/ ولا السحب المثقلات/ ولا الطير والوحش علنْ،/ فأنت بقلبي .../ يمامةُ حب بقلبي/ غمامة نور بقلبي/ منحتك عمري/ لتقتات من أضلعي/ وتشرب من أدمعي/ فهل وجد أويسه؟

(كاتب ووزير أردني سابق)

> لم تكن صوفيّة أمين شنّار طُرقية أو دروشة، بالمعنى المعروف، بل أقرب إلى الثورة الروحية الشديدة

ماذا دها الضلع الثالث؟

عيسى الشعيبي

درج الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ديار الشتات أيضاً، على النظر إلى أشقائهم من عرب 48، أنهم قدوة تُقتدى في الكفاح الوطني العنيد ضد سياسات الاقتلاع والإلغاء، المنهجية، المتواصلة على مدى عقود طوال، ورأت النخب السياسية والثقافية في عموم المجتمع الفلسطيني، في هذا المكوّن القابض على جمر التشبث بالأرض، رأس الحربة في معركة الحرية ونيل الحقوق، نظراً إلى ما أبداه من قاموا من تحت رماد النكبة، من حيويةٍ وقوة مراس، في الحرب ضد النبذ والتهميش والإقصاء، خصوصا منذ يوم الأرض الخالد عام 1976، وما أفرزته تلك الموقعة الكبرى من حقائق نضالية أثمرت ثماراً تحصى ولا تعدّ. شكّلت البقية السكانية الباقية في الوطن التاريخي لشعبٍ مزّقته النكبة شرّ تمزيق الضلع الثالث من أضلاع المثلث الفلسطيني المرتكز، إلى جانب الضلع الثاني من اللاجئين، على قاعدته الأساس في الأراضي المحتلة عام 1967، شكلت شعباً مناضلاً بكل أشكال النضال المتاحة، وصار عرب 48، بحسن أدائهم السياسي، ورفاهة تطوّرهم الاجتماعي، وبلاغة حضورهم في المشهد الوطني العام، ذخراً وقوة إسناد فاعلة، وذلك إلى أن ضربهم، في الآونة الأخيرة، داء التشرذم والانقسام الملازم للحالة العامة، بعد أن كانوا، حتى الأمس القريب، مثالاً طيباً على كيفية تكوين الأضلاع المشتركة، أو قل القائمة المشتركة، وإقامة النموذج الملهم في إدارة التباين السياسي المشروع بين الناس.

ليس مؤلماً فقط، وباعثاً على الأسى فحسب، هذا الحال الذي آل إليه، أخيراً، الوضع الانقسامي بين قادة المجتمع العربي في المثلث والجليل والنقب، وإنما كان صادماً أيضاً لكل من عوّل على وعي نخبة الضلع الذهبي في المثلث الفلسطيني، في تعظيم المكاسب المتحقّقة بفضل بناء القائمة المشتركة، وكان مقلقاً كذلك لكل من عقد رهاناً له ما يبرّره، على صلابتهم في مواجهة خطط أخذ القلعة من الداخل، على نحو ما بدت عليه مظاهر خلافٍ طارئ، كان يصعب تصديقه في بداية الأمر.

ولعل الأسوأ من ذلك كله أن يحدث هذا الأمر على يدي بنيامين نتنياهو، الذي نجح بدايةً في إنهاء ما يسمى اليسار الإسرائيلي، ونجح نجاحه الأكبر لاحقاً في تشتيت منافسه حزب أزرق أبيض وشطبه من المعادلة الداخلية، ثم اتجه على الفور نحو القائمة العربية المشتركة التي حالت دونه، بعد الانتخابات الأخيرة، وتشكيل حكومة، وهناك ما يشير إلى فوز الثعلب الماكر ببعض الغنم، الأمر الذي يضاعف من الحسّ بالألم، ويزيد من الشعور بالحرج، إن لم نقل الخزي، لدى من أمل وراهن وعوّل على مراكمة عوامل القوة الذاتية لعرب 48.

وحتى لا يظل الكلام عمومياً، وكي لا تتوزع مسؤولية هذا التردّي على مركّبات القائمة المشتركة بالتساوي، ينبغي القول إن هذا المآل المؤسف يقع كلياً على عاتق المكون الإسلامي المحافظ، الذي غرّد خارج السرب مبكراً، وقع في شرك نتنياهو، وشقّ الإجماع بذريعة تافهة، حين امتنع الإسلاميون، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن التصويت في الكنيست على إسقاط حكومة اليمين الفاشي، راحوا يوثّقون علاقتهم المريبة مع كاره العرب رقم واحد، ويعدونه بالمصادقة على قانونٍ يحمي المتهم بثلاث قضايا جنائية من الملاحقة القضائية.

وأحسب أن مشهد نتنياهو في الناصرة، أخيراً، وقبل ذلك في مدينتي الطيرة وأم الفحم، باحثاً عن الأصوات العربية الهائمة، كان قمة المشاهد المبكية المضحكة، خصوصا بعد أن أعلن رئيس بلدية مدينة المسبح عن تأييده صاحب قانون القومية اليهودي العنصري، وصدّق وعود الكذاب المخادع بسذاجة، وهو ما كان له أن يحدُث لولا ذلك الانقسام الذي أوقعته الحركة الإسلامية في بنية القائمة المشتركة، وتلك الأجواء الغاصّة بالإحباط لدى الجماهير العربية، الناجم بالدرجة الأولى عن انقلاب الإسلاميين، كعادتهم المزمنة، على شركائهم في المصير النهائي.

أنقذوا سعاد حسني

محمد طلبة رضوان

كافحت سعاد حسني ما يقرب من عشر سنوات للعلاج والعودة إلى الشاشة، واجهت ظروفا صعبة، تخلت عنها الدولة المصرية، وتجاهلتها سبع سنوات، ثم جاء كمال الجزوري رئيسا للوزراء، واتصل بها، وأخبرها بأن الدولة سوف تساعدها. بعد عامين، غادر الجزوري، وجاء عاطف عبيد، وأبلغوها بأن الدولة لن تعالجها، توفيرا للنفقات، (40 ألف جنيه إسترليني في السنة!)

كان عرض الدولة المصرية هو الوحيد الذي قبلته سعاد لأنها أحسّت معه بالتكريم، رفضت عروضا خليجية لعلاجها في أفخم المستشفيات، رفضت عرض عمر الشريف لعلاجها على نفقته، كان علي بدرخان يرسل إليها حقوقها كلما باع نسخة من فيلم «الراعي والنساء»، وكانت تقدّم حديثا أسبوعيا في «بي بي سي» عن رباعيات صلاح جاهين، وسجّلت جانبا من مذكراتها مع الصحافي منير مطاوع، أحد أقرب أصدقائها في لندن، ورفضت تسميتها مذكرات، حتى لا يتصوّر أحد أنها اعتزلت، وسجّل مطاوع عدة شرائط، لم ينشرها، لكنه حوّلها إلى كتاب «سندريلا تتكلم» نشره بعد وفاتها، وسرد فيه تفاصيل كثيرة، منها: أن سعاد كانت في حالة نفسية جيدة، وكانت تستعد للعودة إلى الشاشة، وأن فريقها الطبي، من 17 يوليو/ تموز 1977 وحتى 21 يوليو 2001 لم يكن فيه طبيب نفسي واحد، وأنها لم تعان من اكتئاب حادّ، كما تردّد، وأن هناك استحالة أن تكون قد انتحرت. ورفض مطاوع تفسير ما حدث بأنه جريمة «أمنية» خوفا من نشر مذكراتها، ووصفه بأنه «تفسير عبيط». وعلى الرغم من ذلك، جزم بأن وقائع ما حدث تشير إلى جريمة قتل. جار إنكليزي يبلغ الشرطة عن شجار بين رجل وامرأتين في شقة سعاد، قبل موتها بنصف ساعة، شبكة البلكونة التي تحول دون سقوط أحد، تم قصها، بشكل احترافي، واختفت أداة القص. تناقضات شهادة نادية يسري، صديقتها، التي قالت إن سعاد ماتت في حضنها على الكنبة، ثم عادت لتنفي ما قالته أمام المحكمة. تناقضات شهادة الجيران، الذين أبلغوا عن ضجيج، ثم ذهبوا في المحكمة ليشهدوا بأن كل شيء، كان هادئا، قبل وفاة سعاد، ثم أضافوا في الشهادة نفسها أنهم لم يكونوا في البناية وقت وقوع الحادث، وهو ما انتبه إليه القاضي الإنكليزي، وأشار إلى التناقض، وقال إن ملابسات القضية تقودنا إلى «جريمة قتل». وعليه واصلت شرطة اسكوتلانديارد تحرّياتها بحثا عن الفاعل ولم تعتبر ما حدث انتحارا كما قرّرنا في مصر!

يقول سمير صبري في كتابه «حكايات العمر كله» كانت هناك شائعات بأن سعاد قتلت، وشعرها محلوق، وغيرها من الشائعات. ذهبت إلى الجثمان إلى مستشفى الشرطة، وسألت الطبيب الشرعي عن الشائعات، فقال لي إن شعرها طبيعي. وليس بها أي كسور، باستثناء، خبطة في الجمجمة، وكدمات زرقا، في الجسم. مؤكّدا أنه استحالة أن تكون سقطت ولو حتى من شبر واحد، والكدمات الموجودة تدلّ على أنها توفيت في أعقاب شجار، وأنها ضربت على رأسها. ووصلت نجاة الصغيرة إلى باب المشرحة، وما أن رأتني، حتى صرخت قائلة، «قتلوها»، وسألتني جانجاه: أنت تصدق إن سعاد تنتحر؟ فقلت: سعاد لا يمكن تنتحر.. مهما بلغت درجة الاكتئاب، وأنا التقيتها آخر مرة وكانت عاملة 28 عملية تجميل في أسنانها، وفقدت 18 كيلوغراما من وزنها، وعملت عملية شد بسيطة في رقبتها، وقالت لي إنها ستكلم سمير خفاجي لعمل مسرحية مثل «ريا وسكينة»، فكيف تنتحر؟!

من قتلها إذن؟ بعض الأشرار من أعداء الدولة والأخلاق الحميدة يبهمهون بأنه صفوت الشريف، ليس لديهم دليل، وليس لديهم الجرأة للتصريح، لكن لديهم كلام سعاد، شكواها، استغاثاتها، بعضهم يشير إلى حملة صحافية منظّمة، بدأت قبل وفاة سعاد، تمهد لانتحارها، وتدّعي أنها تتسوّل في لندن، وتأكل من الزبالة، وتعاني من الاكتئاب، وهي الحملة التي بدأت بمقال «أنقذوا سعاد حسني» في مجلة صباح الخير. من المؤكد أن سعاد قتلت، ولكن من قتلها؟ الإجابة لدى أجهزة لا تحترم مواطنيها بالقدر الكافي.

المغرب... مشروع الدولة وعجز التنخيب السياسي

عبد الحميد اجماهيري

دخلت الدولة المغربية، مع مجيء العاهل محمد السادس، في دورة تاريخية (وتدبيرية) جديدة، كان جزء منها من منجز الانتقالات الكبرى، في نهاية العهد السابق. وإذا كان من الصعب الحديث عن عهد جديد وعهد سابق في دولةٍ يمثل الفاعل المركزي فيها نظام ملكي يمتد منذ قرون، فإن الواضح أن عهد الملك الراحل، الحسن الثاني، انتهى بتفاوضات تاريخية حول جزء من القضايا العالقة (الانفراج السياسي، التعديل الدستوري، الانتقال السياسي، المشكل اللغوي، قضايا الأسرة ... إلخ)، أبانت عن قدرة النظام على عدم السقوط في الاستحالة السياسية، والقدرة على حل التناقضات الأساسية بدون الحاجة إلى العنف، فإن الواضح أن الطفرة التي حصلت مع عهد محمد السادس شكلت منعطفا حاسما، جعل الدولة في صلب التحول التاريخي، بل نقول إن النظام الملكي، كان هو قاطرة الجر في ترشيد التاريخ المغربي، وفتح آفاق تطبيع علاقاته مع القوى المجتمعية.

الفترة التأسيسية، إذا شئنا، تتمثل في مواصلة الانتقالات العضوية، سياسيا ودستوريا ولغويا وعبر فتح صفحات السنوات القاسية أو سنوات الرصاص وطيها، والخروج من الأحادية اللغوية الرسمية، وترسيم الأمازيغية لغة للتعدّد المؤسساتي والمجتمعي، وفتح آفاق جديدة للثورة الحداثية باسم المرأة، تمهيد الانتقال في الفترة الثانية (2010 - 2020) إلى طرح أسئلة موارد التنمية البشرية، من تعليم وفقر وشغل وصحة .. إلخ. وقد قادت بدورها إلى استشراف أفق جديد مع انطلاق النموذج التنموي الجديد. كما اتسمت هذه المرحلة الثانية بتوسيع دائرة التأثير الجيواستراتيجي، وتنويع الشراكات السياسية، والحضور الاقتصادي الكبير في القارة الأفريقية، وترسيخ المغرب قاعدة مطلوبة في الدخول إلى أفريقيا.

وفي التأهيل الاقتصادي، يكون من المجدي الإشارة إلى القطب المالي للدار البيضاء، مقدمة لتعاون ثلاثي خليجي أوروبي أفريقي، يكون هو مركزه، علاوة على الوجود في غرب أفريقيا باعتباره المستثمر المباشر الأول من داخل القارّة، مع تحوله إلى دول الأنغلوفونية عوض أفريقيا الفرانكفونية، كما كان عليه الأمر في العقود الماضية.

وبالنظر إلى دعامات الريادة الإقليمية التي تركزت عند المغرب، وجعلته، بلغة إحدى أكبر المنتقدين للسياسة والحكم في المغرب، الأستاذة الجامعية في باريس، خديجة محسن فنان، «يدخل ساحة اللاعبين الكبار إقليميا ودوليا»، فإننا نجد أن المغرب، أو الدولة المغربية بالأساس، حيث المجال المحفوظ للدولة وللفاعل المركزي فيها، تقدّمت على هذه الجهات الأربع:

أولا، مجال الأمن ومحاربة الإرهاب، وهنا صارت الحرفية، المبنية على الاستباقية والتقدّم العلمي والتكنولوجي .. إلخ، قادرة على فرض ذاتها مخاطبا دوليا، وفي محاربة الإرهاب أو في الهجرة السرية.

ثانيا، المجال الديبلوماسي، لم يعد خافيا الدور الذي تلعبه الديبلوماسية، كفضاء محصور للدولة، ومركزها في تطوير أدائها، وصارت شريكا للسلام في القارّة في الشرق الأوسط، ثالثا، الشيء نفسه بالنسبة للتأهيل الاقتصادي والمالي، الدار البيضاء قطب أفريقي، وأغلبية البنوك المغربية شكلت خريطة أفريقية لا محيد عنها للدخول إلى القارّة.

رابعا، على المستوى الديني، الثقافي، يقدّم المغرب نموذجا لنخبة مرتبطة بالدولة واستراتيجيتها، وبالإمامة (إمارة المؤمنين) أكثر من الارتباط بمشاريع حزبية أو نخبوية، وتأهيلها صار نموذجا لا يخلو أي حديثٍ ديبلوماسي منه.

ويمكن أن نضيف التأهيل العلمي نفسه الذي برزت فيه نخبة جديدة، من قبيل قيادة الطاقات المتجدّدة وإطلاق القمر الاصطناعي محمد السادس الذي جعل من المغرب البلد الأفريقي الأول في المجال، ما سيمنحه استقلالية أكبر وقدرة أعلى في الحصول على المعلومة، علاوة على كونه آلية أخرى من الآليات الصعبة في تدبير الأمن والديبلوماسية والاقتصاد والمقترب الروحي، بنيات رباعية في إحداث الريادة القارّية. وداخل المجتمع، ما زالت المبادرات الملكية، باعتمادها التوافقات الكبرى، هي الضامن لتحريك الأسئلة الكبرى.

حدث ذلك عندما طرحت الجهوية، كإعادة لتعريف الدولة، المبنية سابقا على أسبقية المركز وقوته على حساب الجهات والأقاليم، وحدث ذلك، أيضا، في قضية الدستور، والذي كان خطاب 9 مارس/ آذار 2011 الموالي للربيع المغربي في فبراير/ شباط من السنة نفسها، قد أسّس له. وفي القضيتين معا، كانت مبادرة الملكية، بما هي صلب الدولة المغربية، وفاعلها المركزي، هي الحارسة للتوافقات الوطنية الحديثة، كما كانت منذ معارك الاستقلال.

خلاصة القول: الواضح أن الدولة أهلت كل أذرعها، حيث أهّلت نخبتها الأمنية والديبلوماسية والاقتصادية والروحية، دينيا وثقافيا. وفي المقابل، يُنتج المجتمع كل الديناميات التوترية التي تجعل من هذا التأهيل ضرورة، بدون أن تبرز من داخله وباسمه عملية تأهيل للنخب التي تساير هذه التحدّيات، بل يمكن ملاحظة قطيعة بين ديناميات المجتمع الأفق العالي للبلاد، من جهة، وانشغالات النخب التي تنتجها المؤسسات الوسيطية فيه، من جهة ثانية. ويذهب متابعون إلى حد القول إنه قد انحصرت مساهمة النخب السياسية، في دور تكميلي، وأحيانا، تقزّم مناقشاتها وصراعاتها أبعاد ما يتحقق.

لقد أعادت الجائحة تجميع أدوات الشرعية كلها (رئاسة الدولة/ إمارة المؤمنين / قيادة الجيش) من أجل وضع الاستراتيجيات في تفعيل الدولة الراعية، الدولة الاستراتيجية، بيد أن المساحات الديمقراطية المتعارف عليها: الفضاء العمومي، البرلمان بغرفتيه، الميدان الترابي .. إلخ، لا ترقى، في الواقع، إلى هذا الجانب، إلا بالنسبة لبعض القوى المالكة لمشاريع سياسية، ذات توجهات ديمقراطية واجتماعية، أبانت الجائحة عن مصداقية أطروحاتها. في حين ما زال جزء كبير منشغلا بالأجندة الانتخابوية، قبل الأوان أو في غير الأوان. وتبين من حوادث أقل بكثير من القضايا المركزية، كالقضية الوطنية للصحراء، أن النخب لا تمارس نموذجية سياسية تغري بالمتابعة، كما حدث مع الأمطار أخيرا، وفيض الانتقادات داخل المجتمع بخصوص عجز النخب التنفيذية عن استخلاص الدروس من ذلك، كتقديم استقالتها عندما غرق الناس وسط مياه التساقطات.

وما زالت المشاريع المضادة، على ندرتها، أو «لاتاريخيتها»، تأتي من خارج الحقل السياسي الرسمي، فالمعارضة المؤسساتية نفسها أكثر ميلا إلى التوافق مع التوجهات الكبرى للدولة، في حين تظل قوى «ذرية» من قبيل اليسار الراديكالي، الخارج عن الإجماع بخصوص الصحراء أو القوى الإسلامية من خارج الحقل القانوني، كجماعة العدل والإحسان، الساكتة عن الإجماع حول القضية الوطنية، هما ما يطرح قضايا ذات الصلة بالمشاريع المناهضة.

نحن أمام حقل سياسي لم يكتمل ربما، ولا يمكن توقع استكمال مساحته في الشهور المقبلة، أو السنوات المقبلة. كل القوى المؤسساتية العاملة تحت سقف الشرعية المتعارف عليها تعمل من داخل منطق التوافق، ولكنها بدون مبادراتٍ سياسيةٍ استراتيجية، إلا فيما ندر، عندما يتعلق الأمر بالنموذج التنموي مثلا.

لقد حققت التعدّدية كثيرا من مهامها، ومنها فرض التوافق وسيلة بدل رهان القوة أو الغلبة والهيمنة في القضايا الجوهرية، وكانت التعدّدية الحزبية والنقابية أداة للتاريخ في تحريض الدولة على مزيد من الديمقراطية، في الدفاع عن أسس الدولة الحديثة، غير أنها لم تساعد كثيرا في حسم الموضوعة الحداثية. والتعدّدية التي جاءت بالإسلام السياسي الحزبي إلى الحكم تبين أنها قد فتحت الباب للتناوب (البديل السياسي في النخبة)، لكن النخبة الإسلامية الحزبية لم تستطع أن تتحوّل نخبة بديلة، بما أنها استثمرت المشروع من أجل التموقع، ولم تستطع التجاوز الإيجابي للإرث السابق من ممارسات التدبير، واتضح، في أحيان كثيرة، أنها أكثر مسايرة للإدارة من أي تشكيل سياسي سبقها.

> كل القوى المؤسساتية العاملة تحت سقف الشرعية المتعارف عليها، تعمل من داخل منطق التوافق
>
> المجتمع لم يستطع، من خلال تعابيره السياسية المنظمة، أن يحوز قاعدة أوسع في مغرب التحوّل وإنتاج الريادة

النخب الوطنية الديمقراطية التي شكلت عصب الحياة السياسة الوطنية قرابة خمسة عقود، وكانت هي مشتل المعارضة، تفرّقت بها السبل في قراءة التطورات السياسية، وهي ما زالت تبحث عن ملاءمة جديدة بين مشروعيتها التاريخية الثابتة والتحول الكبير الذي تعرفه البلاد، معها أو بدونها! ولعل في الفترة الحالية التي تعتمد الوقود الوطني محرّكا أساسيا، ذا صلة بتطورات قضية الصحراء، مناسبة شرط للعمل من جديد تحت مظلة «اللحظة الوطنية» التي تعد من مميزات الحقل السياسي المغربي، ومفادها أن التعاقد الوطني الكبير سيظل ذا جدوى ما دامت قضية التحرّر واستكمال التراب مطروحة. وعلى من يريد المشاركة في هذا التعاقد المؤسس أن يلائم بين أرضيته ككيان حزبي وأهداف هذا العقد المؤسس. والحال أن التعاقد الذي تريده الدولة الاستراتيجية يطرح البحث عن توزيع الأدوار والعمل المؤسساتي، على أساس شكل جديد لتنظيم الإدارة والمؤسسات وتوزيع للعمل ما بين الوظائف الاستراتيجية للدولة ووظائفها في المراقبة والقيادة وبين الوظائف العملية الإجرائية للسياسات العمومية التي تقودها الأحزاب. وقد اتضح حاليا أن الإجراءات التي اتخذت في مواجهة الجائحة مكّنت الإدارة، بما هي عصب الدولة، من تدبير كل الجوانب أمام صمت وسكوت شامل للنخب الميدانية المنتخبة، فهل كان ذلك عجزا أو مسايرةً؟ لا أحد يمكنه الجواب قبل الانتخابات!

هما خلاصتان: الأولى، من الواضح أن المجتمع، بما هو مشتل هذه النخب الجديدة، لم يستطع، من خلال تعابيره السياسية المنظمة، أن يحوز قاعدة أوسع في مغرب التحوّل وإنتاج الريادة. وإذا كان النظام الحزبي المغربي الأصيل (باعتباره أرقى شكل من أشكال تنظيم المجتمع) قد استطاع أن يثبت جدارته التاريخية والنضالية واستحقاقه الديمقراطي (من خلال تجارب أحزاب العمل الوطني: الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، اليسار الوطني)، فإن الواقع الحاضر يفيض كثيرا عنه! وإذا كانت الظاهرة موجودة، بهذا القدر أو ذاك، في العالم كله، فإن جزءا من النخب الحديثة ما زال يبتغي التعبير عن نفسه، من زاوية تنخيب غير التنخيب التقليدي للوسائط الاجتماعية، أو بنزع الطابع الحزبي المباشر عن الالتزام السياسي، والدليل في ذلك انحسار الانخراط السياسي الفعلي في الأحزاب والنقابات والتنظيمات المهنية الموازية، وتضخّمه في المجتمع المدني .. مثلا.

والثانية: إذا كان السياق السوي يجعل من الدولة كيانا استراتيجيا، يعمل بدينامية التوجهات الكبرى، دينامية السياسة الاستراتيجيات وإنتاج الأفكار، في حين يعود تخصص السياسة العمومية إلى تنزيلها وتنفيذها على أرض الواقع، فإن الملاحظة الجوهرية الآن أن الدولة تقود الديناميتين معا. وهو تحول لا سلبي ولا إيجابي، بل تاريخي، يستوجب التفكير من داخل منطق الدولة دوما، لا من خارجها كما يفعل بعض الراديكاليين، يساريين أو إسلاميين.

(كاتب مغربي)

سورية... طور جديد من التدمير الإسرائيلي

صالح ونوس

استفتح طيران الاحتلال الإسرائيلي الحربي السنة الجديدة بضربتين على سورية، شن في الثانية 18 غارة حربية على مواقع تابعة للنظام وللقوات الإيرانية في دير الزور والبوكمال وجواريهما. وتعد هذه الغارات، إضافة إلى كلام مصدر عسكري إسرائيلي عن منهجيةٍ جديدةٍ لاستهداف الأراضي السورية وفق وتيرةٍ تتضمن ثلاث غارات كل عشرة أيام، بمثابة إدخال سورية في طور جديد من التدمير الممنهج تقوم به القوات الإسرائيلية، ويتميز بعجز سوري وإيراني عن ردّه أو الرد عليه. وإن كان عجز الجيش السوري عن ردّه مبرّراً بسبب تدمير قدراته الدفاعية طوال السنوات العشر الماضية، فإن العجز الإيراني يثير التساؤل، بسبب ترك الإيرانيين قواتهم والمليشيات التابعة لهم مكشوفة الظهر أمام هذه الغارات.

لا يمكن تصنيف الغارة التي شنها الطيران الحربي الإسرائيلي على سورية على المناطق المذكورة، فجر يوم 13 يناير/ كانون الثاني الجاري، ولا كلام المصدر العسكري الذي صدر بالتزامن معها، ضمن إطار التصعيد الروتيني الذي درج عليه الإسرائيليون منذ اندلاع الحرب في سورية، بل هي بمثابة حربٍ غير معلنة. إنها حرب استنزافٍ ستدمّر، ليس المناطق المستهدفة فحسب، بل كل ما يمكن أن يساعد القوات الإيرانية على تثبيت تموضعها في النقاط والقواعد التي تشغلها الآن في سورية. ويمكن لهذه الحرب أن تتعدّى سورية، فتطاول لبنان والعراق وقطاع غزة، وربما المنطقة برمتها، بسبب ارتباط دولها بمحور واحدٍ تتحكّم فيه إيران، فالغارة طاولت أهدافاً عدة دفعةً واحدةً، وفي منطقة واسعة شملت محافظة دير الزور ومنطقة البوكمال والميادين، واستمرّت ساعةً، وأوقعت أكثر من خمسين قتيلاً وغيرهم من الجرحى من الإيرانيين والسوريين، ومن الفصائل المدعومة من إيران والمكونة من جنسيات مختلفة.

وإذ تميزت هذه الغارات بعنفها وكثافتها واستمرارها مدة أكثر من المعتاد في الغارات السابقة، نفذتها طائرات حربية إسرائيلية اخترقت الأجواء السورية جنوب البلاد، وتوجّهت إلى البادية في العمق وعلى الحدود مع العراق، قاطعةً مسافةً كبيرةً، فإنها تدلّ على أهمية الأمكنة المستهدفة وتنوعها، وإمكانية وجود تحصينات كبيرة وأنفاق يحتاج التعامل معها إلى كثافة نيران واستهداف واسع النطاق. ومن هنا، كتبت صحيفة إسرائيلية إن ضربات الأسبوع الماضي تختلف عن سابقاتها، لأنها دمّرت مستودعاتٍ ومقار عسكرية، ربما تكون لصواريخ بعيدة المدى وطائراتٍ مسيّرةٍ ومصانع أسلحة. ويبدو أن إيران بدأت في استغلال هذه المناطق لإقامة قواعد حساسة، بعدما اكتشفت أهمية إبعادها عن مناطق غرب دمشق وجنوبها، قرب الحدود الفلسطينية المحتلة حيث يسهل على الإسرائيليين استهدافها هناك. وإذ لوحظ عدم تصدّي الدفاعات الجوية السورية للطائرات، فذلك يرجّح أن الهجمات نفذتها طائرات إف 35 الجديدة التي لا تكشفها الرادارات، وفي هذا خطورة تتهدّد الأراضي السورية بسبب سهولة الاستهداف. وتزداد هذه الخطورة مع أنباء عن مغادرة القوات الإيرانية مقارّها وانتشار آلياتها وأفرادها وتوزُّعهم داخل المدن في أحياء دير الزور والبوكمال والميادين، مخافة إعادة استهدافهم بتكرار الضربة.

وتكرار الضربة ليس بعيداً، فقد أفصح المصدر العسكري الذي علّق على الغارات، عن استراتيجية جديدة ستنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ ضرباتٍ وفق معدل ثلاث ضرباتٍ كل عشرة أيام، بعد أن كانت تنفذ ضربةً واحدةً كل ثلاثة أسابيع، حسب ما نقلت عنه إحدى القنوات التلفزيونية العربية. وستستهدف الضربات فيما تستهدفه، الصواريخ السورية والإيرانية التقليدية والرادارات. وهذا يدخل ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية البعيدة المدى، والتي تقوم على منع إيران من التمركز بقوة في سورية من أجل إيلامها ودفعها إلى الخروج من هذا البلد. ويعني هذا الأمر مزيداً من الآلام للشعب السوري عبر استهداف أراضيه أو بناه التحتية، بفعل النيران الجانبية أو المباشرة، خصوصاً أن إعادة تموضع إيران وتوزيع قواتها وأفرادها ضمن المدن لن يمنع الإسرائيليين من استهدافهم وإيقاع خسائر في صفوف المدنيين وأملاكهم، كما حدث سابقاً عند استهدافهم معمل البصل في قلب مدينة السلمية وسط سورية، والذي اتخذته إيران قاعدةً لها ومخزناً لأسلحتها.

وفيما يخص الرد الإيراني، أو التصدّي للصواريخ والطيران الإسرائيلي المغير، لا يبدو أن لدى إيران النيّة على الرد عليه أو ردعه أو حتى التصدّي له، هذا في حال توفر القدرة. أما إذا كانت لديها تلك القدرة، فتشير المعطيات إلى أنها باتت تتبع في التهدئة هذه الآونة. يؤكد ذلك امتناعها عن الرد على اغتيال قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، بمناسبة مرور سنة على اغتياله، وعلى اغتيال العالم النووي البارز، محسن فخري زادة، والذي يبدو أن للإسرائيليين دورا في اغتياله. ومردّ هذه التهدئة أملٌ يحدوها في تغيير السياسة الأميركية تجاهها مع قدوم الرئيس الأميركي المنتخب، جوزيف بايدن، إلى سدة الرئاسة، واحتمال تخلّصه من تركة سلفه، دونالد ترامب، التي كلفتها الكثير. أما الرد عن طريق الوكلاء، فقال المصدر العسكري الذي نقلت عنه القناة التلفزيونية إن أي عملية ينفذها حزب الله ضد أهداف إسرائيلية سيقابلها ضرب بنك أهداف كامل في لبنان. وهو ردٌّ سيكلّف الحزب خسائر كبيرة ونقمةً بين الأوساط الشعبية اللبنانية، بسبب إسهامه في زيادة انهيار الدولة اللبنانية التي تقف على شفا حفرة من الانهيار على الصعد كافة.

> سيستمر الطيران الإسرائيلي في تنفيذ سياسة الاستهداف التي وضعها أمامه، وستكون سورية عرضةً لمزيدٍ من الآلام
>
> استراتيجية جديدة ستنتهجها قوات الاحتلال بتنفيذ ضرباتٍ بمعدل ثلاث ضرباتٍ كل عشرة أيام، بعد أن كانت تنفذ ضربة كل ثلاثة أسابيع

في ظل هذه الأجواء، سيستمر الطيران الإسرائيلي في تنفيذ سياسة الاستهداف التي وضعها أمامه، وستكون سورية عرضةً لمزيدٍ من الآلام، ومناطقها وبنيتها التحتية لمزيدٍ من التدمير بفعل غارات الطيران الإسرائيلي الذي تمتنع روسيا عن ردّه بسبب اتفاق قيادتها مع الإسرائيليين لتنسيق العمليات العسكرية لتجنب الاحتكاك في الأجواء والمياه الإقليمية السورية. وكذلك بسبب عدم القدرة الإيرانية أو ربما غياب الإرادة، إضافة إلى ضعف قدرات الجيش السوري الدفاعية التي أنهكتها عشر سنوات من الحرب، وامتناع الحلفاء عن تعزيزها. وأمام هذا الواقع، يستمر المواطن السوري بدفع ثمن كل ما يجري على أرضه من انتهاكات، سببتها الحرب، وزادها، وربما سيزيدها أكثر، التأخر في إيجاد حلٍّ سلميٍّ لقضيته.

(كاتب سوري في روما)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads